برهوم جرايسي*

# أسئلة مصيرية على أجندة الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية

تتجه إسرائيل في العاشر من شباط ٢٠٠٩ إلى انتخابات برلمانية مبكرة. ومثل أي انتخابات برلمانية فإن السؤال المركزي في هذه الانتخابات هو: من سيتسلم الحكم؟. وهنا تميل استطلاعات الرأي العام إلى ترجيح كفة حزب الليكود اليميني بزعامة بنيامين نتنياهو، الذي سيستفيد من تزايد قوة معسكر اليمين المتشدد والمتدينين الأصوليين، الذين قد يرجحون كفة توليه رئاسة الحكومة، بدلا من حزب «كديما» بزعامة وزيرة الخارجية تسيبي ليفني، إلا أن كل الاحتمالات تبقى مفتوحة إلى حين ظهور النتائج النهائية للانتخابات.

ولكن على هذه الانتخابات أن تقدم أجوبة أيضا تتعلق باستقرار الحكم ومكانة المؤسسة التشريعية، ومدى مشاركة الجمهور الواسع في عملية التصويت، وغيرها من الأسئلة ذات الشأن، مثل طريقة الحكم، وطريقة الانتخابات البرلمانية، وهي أسئلة منها ما هو مطروح منذ سنوات، ومنها ما نشأ في السنوات الأخيرة.

فإسرائيل تتجه إلى انتخابات برلمانية مبكرة، ولكن منذ مطلع العام ١٩٤٩، حين جرت أول انتخابات برلمانية وحتى مطلع العام الجديد ٢٠٠٩، جرت في إسرائيل ١٨ انتخابات برلمانية، منها خمس فقط جرت في موعدها الرسمي، و١٣ انتخابات جرت قبل موعدها الرسمي، وفي حساب يُخرج الدورات الخمس الكاملة للبرلمان الإسرائيلي فإن معدل عمر الدورة الواحدة من الدورات الثلاث عشرة لا يتعدى ثلاث سنوات، بدلا من أربع سنوات.

كذلك فإنه خلال ستين عاما نشأت في إسرائيل ٣٠ حكومة،

* صحافي فلسطيني مقيم في الناصرة.

**تتمحور هذه الانتخابات في محورين أساسيين: المحور الأول في معسكر اليمين بتنوعاته بما في ذلك الأحزاب الدينية الأصولية والمتشددة، والمحور الثاني في معسكر اليسار الصهيوني والوسط السياسي على الرغم مما يحمل من بعض التناقضات، إلا أن الوسط السياسي في داخله يتفق أكثر مع اليسار الصهيوني من أحزاب اليمين.**

وأوضحت دراسة في هذا المجال ان معدل عمر الوزير في منصبه ١٦ شهرا، إذ تكثر التنقلات الوزارية عدا عن تقلبات الحكومة برمتها.

ولا يبدو أن الانتخابات المرتقبة ستقود نحو استقرار تنشده المؤسسة الإسرائيلية، لأن أحد أسباب عدم الاستقرار سيتعزز في هذه الانتخابات أيضا، وهو حالة التشرذم وتعدد الكتل البرلمانية الوسطية، من حيث حجمها، وفقدان الكتلة الكبيرة أو أكثر، التي كانت كل واحدة منها تسيطر على أكثر من ثلث مقاعد الكنيست.

فمنذ انتخابات العام ١٩٩٦، للكنيست الـ ١٤، ومع إتباع نظام الانتخاب المباشر لرئاسة الحكومة، حصل تراجع في قوة الحزبين الأكبرين «العمل» و«الليكود»، اللذين كانا يسيطران على ما بين ٦٥٪ إلى ٧٥٪ من مقاعد البرلمان الـ ١٢٠، حين قايضا بأصواتهما للوائح العضوية من أجل الحصول على دعم الأحزاب لمرشح الرئاسة في كلا الحزبين، وهبط تمثيلهما في الكنيست من ٧٦ مقعدا لكليهما في انتخابات ١٩٩٢ إلى ٦٦ مقعدا في انتخابات ١٩٩٦، ثم إلى ٤٥ مقعدا في انتخابات ١٩٩٩.

وهذا النظام الانتخابي الذي تم إلغاؤه في العام ٢٠٠٣ عزز تقليد التصويت إلى الأحزاب القطاعية، بمعنى تلك التي تمثل قطاعات معينة، حتى باتت شريحة كبيرة، تسيطر على ما يقل عن ثلث مقاعد الكنيست.

وهذه الحالة اضطرت رئيس الحكومة إلى اللجوء لعدة أحزاب من أجل تأمين أغلبية ثابتة لحكومته، ولكن هذا العدد الكبير من الكتل عزز الصراعات الداخلية داخل الائتلاف الواحد، مما كان يسرّع من عملية انهيار الحكومات، وهذا أيضا رافقته ظاهرة عدم الالتزام الحزبي في الكتل المختلفة، وهي ظاهرة متنامية من عام إلى آخر.

وليس صدفة أن آخر انتخابات جرت في موعدها الرسمي كانت في العام ١٩٨٨، أي قبل ٢٠ عاما.

وأدى هذا الأمر إلى ظهور اجتهادات مختلفة لمعالجة هذه الظاهرة، من بينها تغيير النظام الانتخابي، مثل الانتقال إلى نظام الأقاليم، بدلا من اللوائح القطرية، أو مناصفة بين النظامين، وهكذا، ولكن طبيعة وتركيبة المجتمع في إسرائيل لا تسمح بهذا الأسلوب الانتخابي.

أما القضية الثانية التي على هذه الانتخابات أن تجيب عليها، أو من أجل الدقة فإن هذا الجواب عليها سيكون من مهمة البرلمان المنتخب، فهي تتمحور حول مكانة ووزن المؤسسة التشريعية، على ضوء ظهور مبادرات للتقليل من وزن هذه الهيئة، مقابل إعطاء وزن أكبر للهيئة التنفيذية- الحكومة.

وهذه القوى المناصرة لهذا التوجه كانت متسترة داخل حزب «كديما»، أو تعمل من وراء كواليسه، وقد عملت ليس فقط من أجل التقليل من وزن المؤسسة التشريعية، وإنما أيضا من أجل تقييد الجهاز القضائي ومنعه من التدخل في قضايا التشريع وسن القوانين، وفي هذا المجال رأينا صداما عنيفا بين وزير العدل دانيئيل فريدمان ومؤيديه، وبين المؤسسة القضائية، ممثلة بالمحكمة العليا ومناصري الحفاظ على قوتها ومكانتها، ولكن هذه قضية تبقى موضوعا قائما بحد ذاته، تتم معالجته على انفراد.

## نسبة التصويت

من هنا تأتي نسبة المشاركة في عملية التصويت، كسؤال مهم في هذه الانتخابات، إذ أنها أصبحت قضية ذات شأن، نظرا للتراجع الحاد في نسبة المشاركة في التصويت، خاصة بعد انتخابات ١٩٩٩.

حتى العام ١٩٩٩ كانت نسبة المشاركة في التصويت تتراوح ما بين ٧٨٪ وحتى ٨١٪، وهي تعتبر من أعلى النسب في العالم، ويبقى التباين في نسب التصويت حتى تلك السنوات ضمن الإطار الطبيعي.

ولكن في انتخابات العام ٢٠٠٣ هبطت نسبة التصويت بشكل حاد إلى ٧٣٪، ليتبعها انهيار إضافي أشد حدة في انتخابات ٢٠٠٦، حين انهارت نسبة التصويت إلى مستوى ٦٤٪، وتتجه الأنظار لترقب نسبة التصويت في الانتخابات المقبلة، ولكن حتى الآن لا توجد مؤشرات حول عودة نسبة التصويت إلى سابق عهدها.

وهناك سلسلة من الأسباب لهذا التراجع، منها الأسباب الطبيعية التي نجدها في كل مكان في العالم، وهو أنه كلما ازداد عدد السكان، وعدد ذوي حق التصويت، تتراجع نسبة التصويت، ولكن لهذا تأثير هامشي أمام أسباب قسطها أكبر، من بينها أن عدد حاملي الجنسية الإسرائيلية المقيمين خارج إسرائيل ازداد بشكل حاد في سجل الناخبين، وتتحدث المعطيات الإسرائيلية الرسمية عن وجود ما لا يقل عن ٧٠٠ ألف إسرائيلي (ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية يقدر العدد بـ ٨٠٠ ألف)، من بينهم ما لا يقل عن ٥٣٠ ألف شخص من ذوي حق التصويت، خارج إسرائيل، وهم حسب سجل الناخبين في ٢٠٠٦ يشكلون ٥ر١٠٪ من مجمل الناخبين.

أضف إلى هذا أن نسبة ذوي حق التصويت العرب في ٢٠٠٦ كانت في حدود ١٢٪، إلا أن نسبة التصويت بينهم هي أقل من المصوتين اليهود، لذلك فإنهم يساهمون في تخفيض نسبة التصويت بنحو ١٪، ولا أكثر من هذا، بمعنى أن نسبتهم بين مجمل الممتنعين عن التصويت ١٣٪.

ولكن القضية الأساس في هذا التراجع هي حالة الإحباط من قضيتين بارزتين، الأولى نجدها في معسكر المصوتين ذوي التوجهات اليسارية الذين غابت من أمامهم أجندات سياسية مقنعة، في حين أن نسبة المصوتين في معسكر اليمين واليمين المتشدد بقيت مرتفعة جدا، إن لم ترتفع أكثر. وهذا ما سنأتي عليه هنا بشكل أوسع. والثانية هي انتشار الانطباع أن المؤسسة التشريعية وسدة الحكم هما بؤرة فساد، وعلى الجمهور ان يختار أيا من الفاسدين يريدهم في الحكم.

***

تتمحور هذه الانتخابات في محورين أساسيين: المحور الأول في معسكر اليمين بتنوعاته بما في ذلك الأحزاب الدينية الأصولية والمتشددة، والمحور الثاني في معسكر اليسار الصهيوني والوسط السياسي على الرغم مما يحمل من بعض التناقضات، إلا أن الوسط السياسي في داخله يتفق أكثر مع اليسار الصهيوني من أحزاب اليمين.

وفي حين أن استطلاعات الرأي ترجح تعزز قوة اليمين واليمين المتشدد والأحزاب الدينية، فإنها تشير إلى تراجع قوة اليسار الصهيوني بتنوعاته، وحفاظ كتلة الوسط، إن صح وصفها كذلك، ممثلة بحزب «كديما»، على قوتها البرلمانية نوعا ما، إلا أن الاحتفاظ بهذه القوة لا يفيد هذا الحزب بشيء، طالما ان القوى المرشحة للتحالف معه سوف يتراجع وزنها البرلماني.

## أزمة اليسار والوسط

حتى وإن لم نسلم كليا بما تتنبأ به استطلاعات الرأي العام منذ عدة أشهر بأن معسكر اليسار الصهيوني سيواجه انهيارا حادا في هذه الانتخابات، إلا أن هذا يشير إلى توجه عام بين الجمهور في إسرائيل، كما أن هذا الانهيار المتمثل بالأساس في تراجع قوة حزب «العمل» البرلمانية، الذي يضعه المنطق السياسي الإسرائيلي في خانة اليسار، سيؤثر بشكل مباشر على فرص تولي الوسط السياسي رئاسة الحكومة، والمتمثل أيضا حسب المنطق السياسي الإسرائيلي بحزب «كديما» برئاسة وزيرة الخارجية تسيبي ليفني.

وهذا لأنه لن يكفي «كديما» أن يحافظ على قوته البرلمانية كما تتوقع استطلاعات الرأي، بل هو بحاجة إلى أحزاب قريبة منه، وعلى استعداد لأن تفضله على حزب الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو، وفي هذه الحالة فإنه لن يكون أمام «كديما» سوى حزبي «العمل»

**في الخلاصة بالإمكان القول إن السبب الفعلي الأخير لتراجع قوة اليسار البرلمانية ناجم عن تراجع نسبة التصويت بشكل كبير في أوساط اليساريين، وبالإمكان أن نلمس هذا في نسبة التصويت في مدينة تل أبيب ومحيطها، مقابل البقاء على نسبة تصويت عالية جدا، تصل في كثير من الأحيان إلى أعلى من ٩٠٪ بين أوساط اليمين المتشدد والمتدينين الأصوليين، وهذا ما بالإمكان ان نلمسه في نسبة التصويت في مستوطنات الضفة الغربية المحتلة، وفي الأحياء وحتى المدن التي غالبيتها من المتدينين الأصوليين (الحريديم).**

و«ميرتس»، اللذين مجموع مقاعدهما المتوقعة، مع مقاعد «كديما»، وحتى وإن أضفنا لها ١٠ مقاعد للأطر الممثلة للفلسطينيين في إسرائيل على اعتبار أنهم قد يكونون جسما مانعا أمام اليمين المتشدد، فإن كل هذه المقاعد تبقى أقل من الأغلبية المطلوبة.

ولهذا فإن الأحزاب الدينية الأصولية، وخاصة حزب «شاس» الذي سيكون مرة أخرى المقرر في شكل الحكومة القادمة (حسب الاستطلاعات)، سيفضل التوجه إلى حكومة الليكود.

وأزمة اليسار الصهيوني في إسرائيل نابعة بالأساس من غياب البرنامج السياسي الواضح، وتراجع خطاب حزب «العمل» عن الدعم المطلق للعملية التفاوضية إلى تأتأة واضحة، كما أن التطبيق الفعلي لسياسته في الحكومات اليمينية الأخيرة التي شارك فيها، برئاسة أريئيل شارون، أو برئاسة إيهود أولمرت، لم يبرز أي تميز عن سياسة اليمين، مثل تكثيف بناء المستوطنات، وعدم لجم اتجاه تصعيد الصدام مع الفلسطينيين، وفي الدورة الأخيرة التأييد المطلق لخيار الحرب على لبنان.

وأمام انهيار الأوضاع الأمنية بدءا من نهاية العام ٢٠٠٠، وحتى اليوم، وجدت مجموعات واسعة من مصوتي اليسار وحزب «العمل» نفسها من دون خيار سياسي تتجه إليه، ولهذا فضلت البقاء في البيت، وعدم المشاركة في عملية التصويت، ناهيك عن أن نسبة عالية جدا من الإسرائيليين المقيمين في الخارج هم بالأساس من مصوتي هذا المعسكر.

هذا من جهة، ولكن من جهة أخرى، فإن حركة «ميرتس» اليسارية الصهيونية الأوضح، لم تنتهز عدة فرص منحت لها في سنوات التسعين، حين كانت قوتها ضعف ما هي عليه اليوم وحتى أكثر، من أجل فرض نفسها كبديل سياسي لحزب «العمل»، وهذا أيضا يعود لسلسلة أسباب، من بينها أنها رفعت سقف التوقعات منها في قضايا حياتية يومية تتعلق بشكل خاص في تفاصيل الحياة في الشارع اليهودي، خاصة في كل ما يتعلق بقضايا الإكراه الديني، مثل تخفيف قيود السبت، وسن قانون الزواج المدني.

ولم تأخذ حركة «ميرتس» بالحسبان أن قدرتها على تطبيق هذه البرامج سيصطدم مع واقع برلمان إسرائيلي فيه «بيضة القبان» الأحزاب الدينية الأصولية، وحاجة الأحزاب الكبرى لمراعاتها من أجل الحفاظ على حكمها، في كل واحدة من الدورات البرلمانية المتتالية.

أضف إلى هذا أن حركة «ميرتس» لم تنتبه أيضا بشكل كاف إلى حقيقة ان الغالبية في الشارع اليهودي تعرّف نفسها ما بين المحافظة على التقاليد وبين المتدينة، وراح خطاب الحركة يتجه أكثر إلى مجموعات صغيرة متمردة على التقاليد، خاصة في القضايا المدنية، وهي لا تحظى بتأييد في الشارع.

ولكن في هذه القضية أيضا، فإن حركة «ميرتس» لم تعرف كيف تستغل تدفق مئات آلاف المهاجرين في السنوات الأخيرة، خاصة من دول الاتحاد السوفييتي السابق، الذين اصطدموا بقوة مع قوانين الإكراه الديني وخاصة مسألة الزواج المدني.

ولم تعرف الحركة كيف تخاطب هذا الجمهور الذي بات يشكل نحو ١٨٪ من ذوي حق التصويت، ولهذا فإن غالبيتهم الساحقة

لجأت إلى أحزاب تدعي أنها تمثل المهاجرين، وتطالب بحل قضاياهم المدنية، ولكن في نفس الوقت فإنها تلوح بأجندة سياسية يمينية متشددة جدا، وحتى عنصرية شرسة، وأبرز هذه الأحزاب، حزب «يسرائيل بيتينو»، بزعامة أفيغدور ليبرمان.

قبل ثلاثة اشهر من موعد الانتخابات ظهرت مبادرة لإقامة إطار يساري جديد، يرتكز بالأساس على شخصيات بارزة جدا في تاريخ حزب «العمل»، وكتاب ومثقفين، وقد انخرطت ضمن لائحة حركة «ميرتس» للانتخابات البرلمانية، ولكن السؤال يبقى إلى أي حد ستساهم هذه المبادرة في إجراء تحول بين جمهور مصوتي معسكر اليسار، خاصة وأنه منذ الأيام الأولى التي ظهرت فيها هذه المبادرة، كان واضحا أن الحديث يجري عن شريحة النخبة، وليس عن حركة جرف جماهيرية؟.

في الخلاصة بالإمكان القول إن السبب الفعلي الأخير لتراجع قوة اليسار البرلمانية ناجم عن تراجع نسبة التصويت بشكل كبير في أوساط اليساريين، وبالإمكان أن نلمس هذا في نسبة التصويت في مدينة تل أبيب ومحيطها، مقابل البقاء على نسبة تصويت عالية جدا، تصل في كثير من الأحيان إلى أعلى من ٩٠٪ بين أوساط اليمين المتشدد والمتدينين الأصوليين، وهذا ما بالإمكان ان نلمسه في نسبة التصويت في مستوطنات الضفة الغربية المحتلة، وفي الأحياء وحتى المدن التي غالبيتها من المتدينين الأصوليين (الحريديم).

## تنامي قوة اليمين

لا يمكن القول إن غياب أجندة سياسية واضحة لدى أكبر قوة في معسكر اليسار الصهيوني، المتمثلة بحزب «العمل»، يعني ان أجندة كهذه موجودة لدى أكبر قوة في اليمين، المتمثلة بحزب الليكود، إلا أن خطاب الرفض الذي يطلقه حزب الليكود، لدفع حقيقي للعملية السياسية، يكفي قوى يمينية للجوء إليه، وليرفع قوته البرلمانية من ١٢ مقعدا في الدورة المنتهية إلى نحو ٣٠ مقعدا حسب ما تتنبأ له استطلاعات الرأي.

ولهذا الازدياد الحاد عدة أسباب، أبرزها أن حزب «الليكود» برز أمام الناخب الإسرائيلي كالخيار والبديل الوحيد أمام فشل حكومة حزب «كديما» المنسلخ بغالبيته الساحقة عن «الليكود»، في دفع القضية السياسية المركزية، ونقل إسرائيل إلى مسار انفراج آخر، وسقوط طرحها الانتخابي السابق، أنه بالإمكان الانفصال من جانب واحد عن الضفة الغربية، خاصة على ضوء «فشل» نموذج الانفصال عن قطاع غزة، من منظور ومنطق اسرائيليين.

وأيضا هذا لا يعني ان ما يطرحه نتنياهو وحزبه في هذه المرحلة قابل للتطبيق، بل هو في «أفضل أحواله» سيساهم في استمرار حالة الجمود، فنتنياهو يعلن أنه يرفض التوجه إلى مفاوضات سياسية، بل يريد أولا التوجه إلى مفاوضات اقتصادية، من أجل إنشاء اقتصاد فلسطيني، وفقط بعد الازدهار الاقتصادي بالإمكان الحديث عن مفاوضات سياسية، ومن الواضح أن طرحا كهذا سيقود إلى صدام مع الأسرة الدولية، وأيضا مع الجانب الفلسطيني، ورغم إدراك الشارع الإسرائيلي لهذه الحقيقة إلا أنه يلجأ في هذه الحالة إلى «خيار اللا مفر».

وليس فقط في المجال السياسي، بل إن من المفارقات، ولنقل من أبرز معالم حالة التخبط التي يشهدها الشارع الإسرائيلي منذ سنوات، فإنه يتجه في هذه المرحلة أيضا، كما تبدو الصورة، لتنصيب رئيس حكومة، هو المتهم الأول في تردي الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، التي شهدتها إسرائيل في فترة حكومة أريئيل شارون، حين كان يتولى نتنياهو منصب وزير المالية. ليس هذا فحسب، بل إنه إذا كان الشارع الإسرائيلي قد نسي تلك السنوات، فإنه اليوم يعاني من انعكاس هذه السياسة على صناديق التقاعد، التي منيت بخسائر فادحة بعشرات مليارات الدولارات، بعد أن بادر نتنياهو في السنوات السابقة إلى تسويق هذه الصناديق في البورصات، وتأثرت في هذه المرحلة من الأزمة المالية العالمية، التي طالت أيضا أسواق المال الإسرائيلية.

ويستفيد الليكود من عدة تغيرات في الشارع الإسرائيلي، أولها عودة جمهور واسع من مصوتي حزب «كديما» إلى حزب «الليكود»، في حين أن «كديما» عوّض خسارته من انتقال جمهور من مصوتين لحزب «العمل» إليه.

أما الأمر الثاني فهو أن «الليكود» يستفيد هو أيضا من ارتفاع نسبة التصويت بين جمهور اليمين، وأيضا من تعزز مكانة الأحزاب التي تدور في فلك الليكود، أو أنها تفضل اللجوء إلى الليكود بدلا من

**في الخلاصة المرحلية، فإنه على الرغم من الحديث عن تنامي قوة اليمين برلمانيا، وليس بالضرورة شعبيا، فإن الحديث يجري عن فارق قليل نسبيا، وحسب ما تتنبأ له استطلاعات الرأي فإن مجموع أحزاب اليمين والمتدينين الأصوليين، قد يصل إلى ٦٥ مقعدا من أصل ١٢٠ مقعدا، وهذه أغلبية قابلة للتغيير مستقبلا في حال تغيرت معطيات ذات شأن في الشارع الإسرائيلي، مثل الانفراج السياسي، وخروج معسكر اليسار من حالة الإحباط.**

«كديما»، وهنا نتحدث نحن عن جمهورين، جمهور اليمين المتشدد والمستوطنين على وجه الخصوص، الذي يتجه إلى أحزاب اليمين المتشدد، والى الليكود كأقصى حد، والجمهور الثاني هو جمهور المتدينين الأصوليين (الحريديم)، الذي يصوت لحزبي «شاس» (الشرقيين- السفاراديم)، و«يهدوت هتوراة»، وهي قائمة مشكلة من عدة أحزاب تمثل اليهود الغربيين الاشكناز.

ولأن جمهور الحريديم هو جمهور ملتزم ومحدد، فإن نسبة التصويت لديه تفوق ٩٠٪، وهذا ما يضمن الحفاظ على قوة هاتين الكتلتين، اللتين تحتلان في الدورة المنتهية ١٨ مقعدا من أصل ١٢٠ مقعدا، وكما يبدو فإنهما ستحافظان على هذه القوة.

ولكن في هذا المجال من المهم الالتفات إلى الصراع الحاد في داخل معسكر اليمين المتشدد، والتنافس الشديد على مكانة القوة الأساسية بين جمهور المستوطنين، وكما نشهد، فإن هذه الانتخابات ستشهد اندثارا كليا لحزب «المفدال» الديني الصهيوني، وهو مختلف عن أحزاب الحريديم، وهو من أقدم الأحزاب الإسرائيلية، الذي كان يعتبر القوة الدينية المركزية، وكان في بدايات إسرائيل يضم مجموعات دينية ليست محسوبة على معسكر اليمين، وهي أكثر ليبرالية، انشقت عنه لاحقا، وأطلقت على نفسها اسم «حركة ميماد»، التي يمثلها في الكنيست النائب ميخائيل ملكيئور، المنخرط ضمن قائمة حزب «العمل».

فقد قرر «المفدال» مؤخرا حل نفسه كليا والاندماج في حزب يميني تبلور حديثا من عدة أحزاب، في معظمها هي أحزاب انشقت في فترات مختلفة عن حزب «المفدال» وهي ناشطة بالأساس بين جمهور المستوطنين، وأيضا من حركة «موليدت» التي أسسها داعية الطرد الجماعي للعرب من وطنهم رحبعام زئيفي.

ولكن الحزب الجديد، الذي كان يشكل في الدورة المنتهية كتلة «هئيحود هليئومي» من ٩ أعضاء، تتنبأ له استطلاعات الرأي بخسارة عدة مقاعد، وقد يهبط إلى مستوى ٦ مقاعد وأقل، أو ٧ على الأكثر.

وهذه الخسارة نابعة من عدة أسباب، أولها أن هذه الحركات، وقبل أن تتوحد في حزب واحد، لجأت أكثر إلى ما يمكن تسميته «النواة الصلبة» لجمهور المستوطنين المتشددين، الذي ازداد تطرفه، ولم يعد يجد في هذه الأطر ما يشبع رغباته وتوجهاته العنصرية المتشددة، وعلى ضوء هذا التحول في حزب «المفدال، فإنه خسر جمهورا واسعا من المتدينين المعتدلين إن صح التعبير، وفق المفاهيم والتعابير الإسرائيلية.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه في الانتخابات الماضية خاضت قائمة أخرى تمثل اليمين الأكثر تشددا وفي نواتها عصابات «كهانا» المحظورة، ولكنها لم تنجح في تجاوز نسبة الحسم، وحرقت عشرات آلاف الأصوات، التي كان في إمكانها أن تضيف لليمين المتشدد مقعدا ونصف المقعد، ونصف المقعد هذا كان بإمكانه أن يؤمن المقعد الثاني، ولهذا العدد القليل وزنه في برلمان يتشكل من ١٢٠ مقعدا، حيث كان لحكومة أولمرت في معظم وقت الدورة المنتهية أغلبية ٦٧ نائبا فقط.

كذلك فإن هذا التكتل السياسي «هئيحود هليئومي» وجد له منافسا قويا، وهو شخص أفيغدور ليبرمان، الذي يرأس حزب يسرائيل

بيتينو، ويرتكز في قاعدته الانتخابية على جمهوري المستوطنين والمهاجرين الجدد.

وفي المقابل فإن جمهور المستوطنين، اللا عقائدي، مثل أولئك الذين يستوطنون من منطلقات اقتصادية وإيجاد مساكن بأسعار أقل، يتجهون أكثر إلى حزب الليكود، كحزب يميني تقليدي، مهما تبدلت قياداته.

في الخلاصة المرحلية، فإنه على الرغم من الحديث عن تنامي قوة اليمين برلمانيا، وليس بالضرورة شعبيا، فإن الحديث يجري عن فارق قليل نسبيا، وحسب ما تتنبأ له استطلاعات الرأي فإن مجموع أحزاب اليمين والمتدينين الأصوليين، قد يصل إلى ٦٥ مقعدا من أصل ١٢٠ مقعدا، وهذه أغلبية قابلة للتغيير مستقبلا في حال تغيرت معطيات ذات شأن في الشارع الإسرائيلي، مثل الانفراج السياسي، وخروج معسكر اليسار من حالة الإحباط.

## مؤثرات متغيرة على النتيجة حتى يوم الانتخابات

قبل نحو شهر من يوم الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية ستدخل إلى البيت الأبيض الإدارة الأميركية برئاسة باراك أوباما، وتتوقع مصادر إسرائيلية أن يكون دورها في ما يتعلق بالعملية التفاوضية مختلفا عن توجهات إدارة بوش، وحتى أنها ستفسح المجال أمام انفراجات في منطقة الشرق الأوسط، تصل حتى إيران، ولا تستبعد الأوساط الإسرائيلية أن تدفع إسرائيل ثمنا لهذه الانفراجات، على شكل طلب الإدارة الجديدة منها بأن تقدم «تنازلات» في العملية السياسية.

ومن ابرز وجوه إدارة أوباما ذات الشأن بطبيعة الحال وزيرة الخارجية المرتقبة هيلاري كلينتون، التي بحسب ما ينشر عنها ستتبع خط زوجها الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون، وحتى أن محللين سياسيين اسرائيليين توقعوا ان تصطدم كلينتون مستقبلا ببنيامين نتنياهو في حال وصل إلى رئاسة الحكومة.

أحد السيناريوهات المتوقعة هو أن يدفع الخطاب الأميركي الجديد جمهور مصوتي معسكر اليسار في إسرائيل للخروج من حالة الإحباط، والتوجه مجددا إلى صناديق الاقتراع، على أمل إحداث تغيير يبدأ من وراء المحيطات، ولكن هذا يبقى في إطار الفرضيات، التي ما زال تحقيقها بحاجة إلى معطيات ملموسة.

إلى ذلك فإن محللين اسرائيليين لا يستبعدون فكرة التدخل الأميركي في الانتخابات الإسرائيلية من خلال رسائل واضحة حول طبيعة الحكومة الإسرائيلية المفضلة من وجهة نظر أميركية.

أما الأمر الثاني المطروح كفكرة وقد يؤثر على نتائج الانتخابات، فإنه يتعلق بالأزمة الاقتصادية ومدى استفحالها حتى يوم الانتخابات.

فهذه الأزمة هي انعكاس للأزمة الاقتصادية العالمية، التي تدخلها إسرائيل في هذه المرحلة، ولكن في جعبتها معطيات اقتصادية جيدة، تجعل انعكاسات الأزمة الاقتصادية أخف وطأة نسبيا، مقارنة مع مناطق أخرى في العالم، بما فيها دول غنية كبرى.

ولكن في الأزمة هناك عدة عوامل مرتبطة بالسياسة الاقتصادية التي نفذها بحدة وزير المالية الأسبق بنيامين نتنياهو، وحتى أنه أطلق عليها في إسرائيل «السياسة الاقتصادية الخنازيرية»، وأهم هذه العوامل هو ضرب صناديق التقاعد، السابق ذكرها هنا.

ولكن الأمر الثاني المرتبط مباشرة بجيوب الشريحة الأكبر في الشارع، متعلق بالمخصصات الاجتماعية، فمع الارتفاع المتوقع لنسب الفقر نتيجة ارتفاع الأسعار من جهة، واتساع رقعة البطالة من جهة أخرى، ستطرح بحدة مسألة رفع المخصصات الاجتماعية، التي أهلكتها سياسة نتنياهو الاقتصادية، والسؤال الذي سيكون مطروحا: ما هو موقف نتنياهو من رفعها؟ وهل سيواصل المطالبة بتخفيضها أكثر؟.

من المهم الإشارة إلى أن العامل الاقتصادي وعلى الرغم من أنه ظهر بشكل حاد في انتخابات إسرائيلية سابقة إلا أنه لم يكن مقررا، وإنما فقط العامل السياسي بالأساس.

إن هشاشة ثبات الحلبة السياسية في إسرائيل، وهي حالة مستمرة منذ سنوات طويلة، يجعلها متأثرة أيضا بعوامل مفاجئة، ولهذا وإن بدت الصورة قبل أسابيع من الانتخابات وكأن الليكود سيعود إلى الحكم بقوة، فمن السابق لأوانه القول إن هذه النتيجة محسومة بصورة نهائية.

برهوم جرايسي

# استفحال الفقر بين العرب يضع إسرائيل في خانة أعلى مستويات الفقر

أصدرت مؤسسة الضمان الاجتماعي الإسرائيلية (مؤسسة التأمين الوطني) مع اقتراب نهاية العام ٢٠٠٨، تقريرها السنوي عن الفقر في إسرائيل، الذي يتحدث عادة عن السنة الماضية، ٢٠٠٧، إلا أنه لم يتم التعاطي مع التراجع الطفيف الحاصل في نسبة الفقر في العام ٢٠٠٧، لأن معطيات ٢٠٠٨ ستكون مختلفة تماما، وهذا على ضوء تدهور الأوضاع الاقتصادية، والارتفاع الحاد في أسعار المواد الأساسية، وما تلا هذا من بدء انعكاس الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الإسرائيلي، وانعكاس كل هذا بالأساس على الشرائح الفقيرة والضعيفة.

وكما في كل تقرير يتعلق بالقضايا الاقتصادية- الاجتماعية، تتكشف أمامنا فجوات اجتماعية ضخمة جدا، بين الشرائح الفقيرة والضعيفة بشكل عام، ولكن بشكل أساسي بين العرب واليهود، وهذا ما تدعمه معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية.

مثلا تظهر إسرائيل في جميع هذه التقارير كما لو أن الأوضاع الاجتماعية فيها أسوأ من معدلها في الدول المتطورة، المدرجة ضمن منظمة التعاون والتطور الاقتصادي العالمية OECD، إذ أن معدل نسبة الفقر فيها هو ١٠ر٦٪، بينما في إسرائيل هو أكثر من ضعف هذه النسبة ويصل إلى ٢٣ر٨٪، في حين أن أعلى نسبة فقر بين دول تلك المنظمة نجدها في المكسيك، حيث بلغت ١٨ر٤٪، ثم تركيا ١٧ر٥٪ والولايات المتحدة ١٧ر١٪.

إلا أن نسبة ٢٣ر٨٪ في إسرائيل لا تعني أن هذه نسبة سائدة بين الجميع، وإذا ما انتزعنا نسبة الفقر بين اليهود وحدهم، نجدها قريبة جدا من نسبتها في المكسيك، وحتى أقل في حساب آخر.

بحسب معطيات دائرة الإحصاء المركزية، فإن نسبة الفقر العامة

**فالفقر ينبع بالأساس من اتساع رقعة البطالة الناجمة عن قلة فرص العمل، وابتعادها كثيرا عن مراكز التجمعات العربية، وأيضا من تخلف البنى التحتية في مختلف المجالات، وشبه انعدام المشاريع التطويرية والمناطق الصناعية، وترافق هذا أيضا تقييدات في مجال التعليم، بدءا من المرحلة المدرسية وتخلف البنى التحتية والمنهاج، وصولا إلى تقييدات كبيرة للجم أعداد الطلاب العرب الذين يرغبون في الانتساب إلى الجامعات الإسرائيلية.**

بين العرب في إسرائيل في العام ٢٠٠٧ هي ٤٧٪ بعد أن سجلت تراجعا طفيفا عن العام ٢٠٠٦، ويشكل العرب في إسرائيل، حسب المعطيات الرسمية نسبة ٢٠٪ من مجمل السكان البالغ عددهم ١٨ر٧ مليون نسمة في ذلك العام، وهذه النسبة للعرب تشمل الفلسطينيين في القدس المحتلة، نحو ٢٥٥ ألفا، ونحو ٢١ ألفا من السوريين في هضبة الجولان السورية المحتلة، وفي معطيات كهذه، لا يمكن فصل هذين الجمهورين، لأنه لا توجد معطيات تفصيلية عنهما.

وهذا يعني انه في حين أن نسبة العرب الرسمية ٢٠٪، فإنهم يشكلون نسبة ٥ر٣٩٪ من مجمل الفقراء في إسرائيل، أي ضعفي نسبتهم بين السكان، وبناء عليه فإننا نجد أن نسبة الفقر بين اليهود في إسرائيل هي ١٨٪، أي أقل من نسبتها في المكسيك.

ولكن إذا نظرنا إلى داخل المجتمع اليهودي نفسه، نجد أن نسبة الفقر متفاقمة بالذات بين اليهود المتدينين الأصوليين (الحريديم)، إذ تصل بينهم إلى ٤٠٪، لكن ما يميز هؤلاء أنهم يعيشون في مجتمعات مغلقة، وبنمط حياة مختلف كليا عن أنماط الحياة بين اليهود، ونسبة البطالة المرتفعة بينهم، هي ليست بسبب حرمانهم من العمل، وإنما بسبب امتناع قسم كبير جدا منهم عن الانخراط في سوق العمل، وهم يعتاشون بالأساس من تلقي مخصصات ويستفيدون من نمط شبيه بنمط اقتصادي تعاوني، ولذا فإن مقياس الفقر المبني على سلة مشتريات واحتياجات أساسية لا يسري بالضرورة عليهم. ورغم قسوة الاستنتاج، إلا أنه بالإمكان القول إن الفقر بين هؤلاء هو اختياري أكثر من كونه قسريا، بعكس الحال عند العرب.

ويشكل الحريديم حسب معطيات تقديرية وشبه رسمية، نسبة ١٤٪ من المجتمع اليهودي، وفي حال تم فصلهم عن باقي المجتمع اليهودي في إسرائيل فستتكشف صورة مختلفة كليا، إذ ستهبط نسبة الفقر بين اليهود إلى ١٥٪، وهذا يقرّب إسرائيل أكثر من معدلات الفقر في دول منظمة OECD.

وكما يبدو فإن هذه المعطيات واضحة جدا لأصحاب القرار في إسرائيل، لذلك فإن الموقف السائد في المؤسسة الحاكمة هو رفض رفع المخصصات الاجتماعية، التي تشكل دخلا جديا جدا لدى العائلات الفقيرة في إسرائيل، وخاصة حين يجري الحديث عن مخصصات الأولاد، التي تتقاضاها كل عائلة عن كل ولد لديها دون سن ١٨ عاما.

## فجوات كبيرة بين اليهود والعرب

وردت هنا عبارة توحي أن الفقر لدى العرب هو قسري، تفرضه عليهم ظروف المعيشة، التي هي نتاج سياسة التمييز العنصري، التي تنتهجها المؤسسة الرسمية منذ أكثر من ٦٠ عاما. وهذا ما تؤكده حتى منظمات حقوقية إسرائيلية، ومن بينها تقرير جمعية حقوق المواطن الإسرائيلية الصادر في الشهر الأخير من العام ٢٠٠٨.

فالفقر ينبع بالأساس من اتساع رقعة البطالة الناجمة عن قلة فرص العمل، وابتعادها كثيرا عن مراكز التجمعات العربية، وأيضا من تخلف البنى التحتية في مختلف المجالات، وشبه انعدام المشاريع التطويرية والمناطق الصناعية، وترافق هذا أيضا تقييدات في مجال التعليم، بدءا من المرحلة المدرسية وتخلف البنى التحتية والمنهاج، وصولا إلى تقييدات كبيرة للجم أعداد الطلاب العرب الذين يرغبون

في الانتساب إلى الجامعات الإسرائيلية.

وهذه الحالة التي نوجزها ببضع كلمات، تعزز ظاهرة الفجوات الاجتماعية بين العرب واليهود، ونبدأها في مستوى المداخيل، فقد عرضت دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية مقارنة بين مداخيل العائلة العربية واليهودية، في العامين ١٩٩٧ و٢٠٠٦، على أن المعطيات المتعلقة بالعام ١٩٩٧ هي بموجب قيمتها في العام ٢٠٠٦.

ونرى أن معدل دخل العائلة العربية الصافي في العام ١٩٩٧ كان ٦٥٨٧ شيكلا، بينما العائلة اليهودية ٨٧٥٩ شيكلا، مما يعني أن الفجوة العينية هي ٣٣٪، ولكن الفجوة على مستوى الفرد تزداد، إذا عرفنا أن معدل عدد أنفار العائلة العربية في ذلك العام هو ٣٩ر٥ شخص، بينما يبلغ معدل العائلة اليهودية ٢١ر٣.

وعلى هذا الأساس فإن معدل مدخول الفرد العربي ضمن عائلته في العام ١٩٩٧ كان ١٢٧٢ شيكلا، بينما معدل مدخول الفرد اليهودي ضمن عائلته في نفس العام كان ٢٧٢٨ شيكلا، والفجوة هي ٢١٤٪.

أما في العام ٢٠٠٦، فإن معدل مدخول العائلة العربية كان ٦٦١٤ شيكلا، بارتفاع بنسبة أقل من نصف بالمئة، بينما مدخول العائلة اليهودية ارتفع في العام ٢٠٠٦ إلى ١٠٧٢٥ شيكلا، أي بزيادة أكثر من ٢٢٪.

أما على مستوى الفرد، فنرى أن معدل عدد أفراد العائلة العربية قد هبط من ٣٩ر٥ شخص في العام ١٩٩٧ إلى ٠١ر٥ شخص في العام ٢٠٠٦، كما أن عدد أفراد العائلة اليهود انخفض بالمعدل من ٢١ر٣ في العام ١٩٩٧ إلى ٠٨ر٣ شخص.

ونرى أن معدل مدخول الفرد العربي ضمن عائلته في العام ٢٠٠٦ قد ارتفع إلى ١٣٢٠ شيكلا، بينما لدى الفرد اليهودي ارتفع إلى مستوى ٣٤٨٢ شيكلا، ولتتسع الفجوة من ٢١٤٪ في العام ١٩٩٧ إلى ٢٦٤٪ تقريبا في العام ٢٠٠٦.

ويكشف جدول آخر لدائرة الإحصاء المركزية، توزيع العرب على مستويات المداخيل المختلفة، لنجد أن الغالبية الساحقة من العرب تتركز في أدنى مستويات المداخيل، وقد وضع الجدول هذه المداخيل في ثلاثة مستويات، الأدنى حتى معدل ٥٠٠ دولار شهريا للفرد الواحد في العائلة، والمستوى المتوسط ما بين ٥٠١ دولار إلى ألف دولار شهريا، للفرد الواحد في العائلة، والمستوى الأعلى من ١٠٠١ دولار وما فوق.

وكما يظهر هنا فإننا أمام فجوات كبيرة في كل واحد من المستويات الثلاثة، ودخول نسبة معينة من السكان ضمن أحد هذه المستويات لا يعني إطلاقا أن حصة كل فرد فيها هي أعلى حد في المستوى نفسه.

ويتعامل الجدول مع أربعة مستويات للعائلات: ١- زوجان بمفردهما، ٢- عائلة ذات ولد واحد حتى ولدين، ٣- عائلة ذات ما بين ٣ إلى ٤ أولاد، ٤- عائلة ذات خمسة أولاد وما فوق.

وبحسب معطيات الدائرة بالنسبة لعائلة من شخصين، فإن ٨ر٦٨٪ من العائلات العربية هذه تقع ضمن أدنى مستوى مداخيل، مقابل ٦ر٣١٪ لدى اليهود، في حين أن ٣ر٢٦٪ من العائلات العربية في المستوى المتوسط، مقابل ٤ر٣٤٪ لدى اليهود، وفقط ٥٪ من العائلات العربية من شخصين تعتبر ضمن أعلى مستوى مداخيل، لنجد أن النسبة لدى اليهود هي ٣٤٪.

أما بالنسبة للعائلات التي لديها ولد أو ولدان، فإن ٦ر٨١٪ من العائلات العربية هي ضمن أدنى مستوى مداخيل، مقابل ٤١٪ لدى اليهود، و١٥٪ من العائلات العربية ضمن المستوى المتوسط، مقابل ٦ر٣٨٪ لدى اليهود، وفقط ٤ر٣٪ من العائلات العربية هذه ضمن مستوى المداخيل الأعلى، مقابل ٤ر٢٠٪ لدى اليهود.

وتستفحل المعطيات كلما ازداد عدد أفراد العائلة، فبالنسبة للعائلات التي لديها ٣ إلى ٤ أولاد، نجد أن ٢ر٩٤٪ من العائلات العربية تتقاضى أدنى مستويات الدخل، مقابل ٥ر٥٧٪ لدى اليهود، وفي حين أن ٦ر٤٪ من العائلات العربية تتقاضى المستوى المتوسط من المداخيل، فإننا نجد أن هذه النسبة لدى اليهود ترتفع إلى ١ر٢٧٪، وفقط ٢ر٠٪ (أقرب إلى الصفر) من العائلات العربية هذه تم إدراجها ضمن المستوى الأعلى للمداخيل، مقابل ٣ر١٥٪ لدى اليهود.

أما بالنسبة للعائلات التي لديها خمسة أولاد وأكثر، فإن ٦ر٩٨٪ من العائلات العربية تم إدراجها ضمن أدنى مستويات الدخل، مقابل ٥ر٩٥٪ لدى اليهود، في حين أنه لا ذكر تقريبا للعائلات العربية ضمن المستويين المتوسط والأعلى، مقابل ٤ر٨٪ للعائلات اليهودية

**إن ردود الفعل الرسمية في المؤسسة الإسرائيلية على تقارير الفقر لا تدل على أي قلق، كما أن السياسة الاقتصادية والعامة لا تدل على اهتمام بمواجهة آفة الفقر بين العرب. وهذا بحد ذاته يقول كل شيء.**

في المستوى المتوسط، ودون أية نسبة في المستوى الأعلى.

إن أحد الاستنتاجات من هذه المعطيات، هو أنه حتى العائلات العربية الصغيرة، بمستويات أوروبية، التي لديها ولد أو ولدان، لم تفلت من دائرة الفقر، أو أنها قريبة ومرشحة للسقوط في دائرة الفقر نظرا لتدني مستوى مداخيلها.

## فجوات في شكل مصروف العائلة

ينعكس هذا التباين الكبير في المداخيل على شكل مصروف العائلة العربية مقارنة بالعائلة اليهودية، وهذا ما يعكس نمط حياة وقدرة على التماشي مع تطور المجتمع.

فنرى بموجب بيانات دائرة الإحصاء المركزية، أن معدل صرف العائلة اليهودية على المواد الغذائية هو ١٦٪ من مدخولها الشهري، بينما هذه النسبة ترتفع لدى العائلة العربية إلى ٢٤٪، ليجعلها حساسة أكثر لارتفاع المواد الغذائية الأساسية.

وتصرف العائلة اليهودية على المسكن ٢٢٪ من مدخولها الشهري، إضافة إلى ١٠٪ لصيانة البيت و٤٪ للأثاث والمعدات البيتية، أما العائلة العربية فإنها تصرف على المسكن ١٧٪ من مدخولها، إضافة إلى ١١٪ لصيانة البيت و٦٪ للأثاث والمعدات البيتية، وارتفاع النسب المئوية لا يعني الصرف أكثر، بل يعني أن العبء أكبر، نتيجة انخفاض المداخيل لدى العرب.

وتتساوى نسبة الصرف على الأمور الصحية، ٥٪، ولكن هذا التساوي يعني قلة صرف العائلة العربية على الفرد الواحد لديها في هذا المجال، كما سنقرأ هنا بالأرقام.

ونرى أيضا أن معدل صرف العائلة اليهودية على المواصلات والاتصالات هو ٢١٪ من مدخولها، و١٤٪ على التربية والتعليم والترفيه، بينما العائلة العربية تصرف على المواصلات والاتصالات ١٧٪ وعلى التربية والتعليم والترفيه ٨٪.

ولكن الفجوات تتضح أكثر من خلال الأرقام بالنسبة للفرد الواحد في العائلة وفي مختلف المجالات، ونقرأ هنا مرّة أخرى مقارنة بين العام ١٩٩٧ و٢٠٠٦، ولكن بالأسعار المثبتة في العام ٢٠٠٦ لكلا العامين.

ونرى أن معدل استهلاك الفرد اليهودي من المواد الغذائية شهريا ضمن عائلته في العام ١٩٩٧ هو ٤٣٧ شيكلا، ليرتفع في العام ٢٠٠٦ إلى مستوى ٥٨٠ شيكلا، أما بالنسبة للفرد العربي، فإن معدل صرفه على المواد الغذائية في العام ١٩٩٧ كان ٣٥٢ شيكلا، وارتفع في العام ٢٠٠٦ إلى ٤٨٠ شيكلا، وكانت الفجوة بين العرب واليهود في هذا المجال في العام ١٩٩٧ بنسبة ٢٤٪، وفي العام ٢٠٠٦ بنسبة ٢١٪.

من هنا ننتقل إلى بنود تتعلق بالحياة اليومية والاستهلاك الأساسي، فنرى أن معدل الصرف على الفرد اليهودي ضمن عائلته في مجال الصحة في العام ١٩٩٧ كان ١٠١ شيكل، وفي العام ٢٠٠٦، نحو ١٩٤ شيكلا، وهذا الارتفاع الحاد نابع من تطور العلاج المكمل، ضمن تأمينات خاصة، وهو مستوى علاجي أعلى من المستوى العلاجي العام، ما يفرز ظاهرة طب للأغنياء وطب للفقراء.

أما بالنسبة للصرف على الفرد العربي في مجال الصحة، فنرى أنه

في العام ١٩٩٧ كان بمعدل ٣ر٢٦ شيكل شهريا، ليرتفع في العام ٢٠٠٦ إلى مستوى ٩٢ شيكلا، وقد تكون الفجوة بين الجمهورين قد تقلصت من ٣٨٤٪ في العام ١٩٩٧ إلى ٢١١٪ في العام ٢٠٠٦، ولكنها تبقى كبيرة جدا في مقاييس الصرف على الشؤون الصحية، وهذا نابع من القدرة على الصرف على هذا القطاع.

ونرى الفجوة تتسع كثيرا في مجال التربية والتعليم والترفيه، وإذا عرفنا أن التعليم المدرسي في إسرائيل مجاني فإن الفجوات تنبع بالأساس من الترفيه إضافة إلى التعليم ما فوق المرحلة المدرسية، ففي العام ١٩٩٧ كان معدل الصرف على الفرد اليهودي ضمن عائلته ٣٥٠ شيكلا، وفق أسعار ٢٠٠٦، بينما ارتفع هذا الصرف في العام ٢٠٠٦ إلى مستوى ٥٣٧ شيكلا، أما لدى الفرد العربي فقد كان في العام ١٩٩٧ بمستوى ١٠٩ شيكل، ليرتفع في العام ٢٠٠٦ إلى مستوى ١٦٦ شيكلا.

وهنا نرى أن الفجوة بين صرف اليهودي والعربي على شؤون التربية والتعليم والصحة قد ارتفعت من ٣٢١٪ في العام ١٩٩٧ إلى ٣٢٣٪ في العام ٢٠٠٦.

لكن هنا توجد إشارة لطيفة نوعا ما، ولن نجد غرابة فيها إذا عرفنا سببها الحقيقي، فأحد جداول دائرة الإحصاء المركزية يتعلق بشكل قضاء العطل خارج حدود إسرائيل، وهنا نرى أن النسبة لدى العرب أعلى منها لدى اليهود، إذ أن ٣ر١٩٪ من ذوي المدخول المنخفض توجهوا في العام ٢٠٠٦ لقضاء عطلة خارج إسرائيل، بينما هذه النسبة تنخفض لدى اليهود من نفس مستوى المدخول إلى ٢ر١٤٪، أما لدى ذوي المداخيل المتوسطة فإن النسبة بين العرب هي ٤٢٪، مقابل ٤ر٣١٪ لدى اليهود، ولدى ذوي المداخيل العالية، فإن النسبة لدى العرب تبقى الأعلى، ٣ر٦١٪، بينما لدى اليهود ٥ر٥٦٪.

أما «السر» من وراء هذا «التناقض» فيكمن في أن الغالبية الساحقة جدا من العرب تتجه لقضاء عطلها الصيفية بالأساس، أو عطل الأعياد، في صحراء سيناء على الأكثر، وأيضا في الأردن، وهذا نظرا لقلة التكلفة، وخاصة بالمقارنة مع تكلفة النقاهة في داخل البلاد. ويكفي الشخص أن يعبر نقطة الحدود عند معبر طابا المصري ليصبح «مسافرا»، علمًا بأنه يمضي عطلته في الفنادق هناك بتكلفة أقل بأضعاف عما هي عليه في داخل إسرائيل.

## استنتاج

ما من شك في أن هناك سلسلة من المعطيات الرسمية الإسرائيلية التي بالإمكان أن نستنتج منها أن الفقر بين العرب في إسرائيل ليس نمط حياة إرادية، بل هو ناجم بالأساس عن محدودية مصادر الرزق، إن كان في فرص العمل، أو في مستوى الرواتب في نفس نوعية العمل، فالبطالة لا تقتصر على الأيدي غير المهنية، ويكفي هنا أن نشير إلى أن ٣٠٪ من النساء العربيات اللاتي بحوزتهن شهادات أكاديمية عاطلات عن العمل، وبين الأكاديميين الرجال تصل إلى ١٣٪، بينما نسبة البطالة في إسرائيل في العام ٢٠٠٦ كانت في حدود ٧٪، وهذه المعطيات لا تشمل حملة الشهادات الذين يضطرون للعمل في غير اختصاصاتهم.

إن ردود الفعل الرسمية في المؤسسة الإسرائيلية على تقارير الفقر لا تدل على أي قلق، كما أن السياسة الاقتصادية والعامة لا تدل على اهتمام بمواجهة آفة الفقر بين العرب. وهذا بحد ذاته يقول كل شيء.

## المصادر

تقرير دائرة الإحصاء المركزية عن الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية في إسرائيل للعام ٢٠٠٦.

تقرير الفقر في العام ٢٠٠٧ الصادر عن مؤسسة التأمين الوطني.